



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الجزء الأول

في أصول الفقه

للزركشي

وهو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ)

الجزء الأول

قام بتحريره

الشيخ عبد القادر عبد الله العاني

وراجعه

د. محمد سليمان الأسمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



في أصول الفقه

حقوق الطبع محفوظة
لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت
الطبعة الثانية
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

تشرفت بإعادة طبعه :
دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع - بالگردقة

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فيسر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية أن تنشر هذا المرجع الأساسي في علم أصول الفقه، وهو كما سماه مؤلفه بحق (البحر الميحيط) فقد وفق الإمام الزركشي فيه إلى استيفاء مسائل هذا العلم بما يقارب الحصر، كما ألين له بيانها بميسور من القول، وبمبسوط من الشرح، لمقولاته، مع التبع لما زخرت به المكتبة الإسلامية من مؤلفاته على شتى الطرق المعروفة في عرض هذا العلم، ومختلف الاتجاهات المسلوكة لعلمائه دونما تعصب أو إخلال.

وبالرغم من أن هذا الكتاب يكاد يعتبر نهاية المطاف للمتخصصين، فإن أسلوبه المرسل (بعيداً عن تركيز المتون والتكلف أو التزيد في بعض الشروح) يجعل من الممكن الاستفادة منه لغير المتخصصين فيما لم يستغلق من مسائله، أو يحتاج إلى التوطئات والمقدمات التي لا تحصل إلا بالدرس والبحث.

لقد اختير لنشر هذا الكتاب طريقة (التحرير) وهي مشروحة في المقدمة العلمية التالية، لتمكين المشتغلين بهذا العلم من قطف ثماره بيسر وسهولة. وقام بهذا العمل ثلاثة من العاملين في مجال التراث، والمشتغلين بعلوم الشريعة اشتغالا مركّزا، وهو مطلب أساسي لسلوك طريقة التحرير.

وذلك على النحو التالي:

قام بتحرير الجزأين الأول والثاني الشيخ عبد القادر عبد الله خلف العاني، وهو باحث في الموسوعة الفقهية، وعضو لجنة الإخراج لأبحاثها، وقد سبق له أن أخرج كتاباً للزركشي نفسه هو (خبايا الزوايا)، مع أعمال أخرى في مجالات متعددة، فضلاً عن مشاركته في كتابة أبحاث الموسوعة الفقهية.

وقام بتحرير الجزأين الثالث والرابع الدكتور عمر سليمان الأشقر، وهو من الهيئة التدريسية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وله مجموعة كبيرة من المؤلفات في علوم الشريعة، ومشاركة في العديد من المؤتمرات والأنشطة.

وقام بتحرير الجزأين الخامس والسادس الدكتور عبد الستار عبد الكريم أبو غدة وهو مقرر الموسوعة الفقهية وأحد خبراءها وعضو مجمع الفقه الإسلامي. وقد سبق له مراجعة جملة مما صدر كتب التراث، مع التحقيق لبعضها، والمشاركة في أبحاث الموسوعة وأعمال لجانها المختلفة.

لقد سبق للوزارة أن شرعت في طبع كتاب آخر من مطوّلات أصول الفقه، وهو «الفصول في الأصول» للجصاص، صدر منه ثلاثة أجزاء من أصل خمسة. وها هي الآن تنشر (البحر المحيط) في ستة مجلدات.

وستمضي الوزارة - بعون الله - في العناية بالتراث من خلال سلاسل متعددة، منها ما يهتم بالتراث الفقهي، ومنها ما يهتم بالتراث الإسلامي عموماً، ومنها ما يهتم بالرسائل الفقهية، وذلك لأداء الأمانة تجاه هذه الأمانة العلمية التي خلفتها الأجيال الإسلامية السابقة، قبل أن تتعرض للتلف، أو تلحقها الغربة باتساع الفجوة بينها وبين الجيل المعاصر.

والله ولي التوفيق.

ترجمة المؤلف^(١)

ملخصة مما كتبه الشيخ عبد القادر العاني في مقدمته لكتاب خبايا الزوايا
أسمه : محمد بن بهادر بن عبدالله، بدر الدين، الزركشي. وذهب بعض
أصحاب التراجم إلى أنه محمد بن عبدالله بن بهادر.
مصري المولد والوفاة. أصله من الأتراك. ينتسب إلى مذهب الإمام محمد بن
أدريس الشافعي. لقّب بالزركشي نسبة إلى الزركش، لأنه تعلم صنعة الزركش في
صغره^(٢). ولقب أيضا بالمنهاجي : لأنه حفظ منهاج الطالبين للإمام يحيى بن شرف
النووي^(٣).

(١) انظر ترجمته في الكتب التالية:

الأعلام للزركلي: ٢٨٦/٦، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١٢١/٩ و ٢٠٥/١٠،
وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: ٣٣٥/٦، والدرر الكامنة في أعيان المائة
الثامنة لابن حجر العسقلاني: ١٧/٤، والنجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة: ١٣٤/١٢،
وطبقات المفسرين للداودي: ١٥٧/٣ - ١٥٨، وأنباء الغمر لابن حجر: ٤٤٦/١، وحسن
المحاضرة للسيوطي: ٤٣٧/١، ونزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان للخطيب الجوهري
٣٥٤/١، وطبقات الشافعية للأسدي مخطوط في دار الكتب المصرية برقم (تاريخ تيمور ٢٤١)
ق: ٨٧، وطبقات ابن شهبة الشافعي مخطوط في دار الكتب برقم (تاريخ ١٥٦٨) ق: ١٠٤ ب،
١٠٥ أ، والمنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي مخطوط في دار الكتب برقم (ح ١٣٤٧٥) ق: ١١٠
ب و ١١ أ، وهدية العارفين: ١٧٤/٢ - ١٧٥، وفهرس المخطوطات المصورة للأستاذ لطفي عبد
البديع: ١٨٥/٢ - ١٨٦، وفهرس المخطوطات المصورة للأستاذ سيد: ٢٤٨/١، وتاريخ ابن
الفرات: ٩ ق ٢٢٦/٢، وبيروكلمان: ٩١/١١ - ٩٢، والمستطرفة للكتاني: ١٤٢، وفهرس
الخزانة التيمورية: ١٢٠/٣، وطبقات ابن هداية: ٢٤١، وعصر سلاطين المماليك لمحمود رزق
سليم: ١٤٠، ١٤٢، ١٤٥).

(٢) انظر المنهل الصافي: ٢ ق ١١٠ ب.

(٣) المصدر السابق.

ولادته ونشأته^(١)

ولد الإمام الزركشي في مصر سنة ٧٤٥ هـ، وكان أبوه من الأتراك، وكان مملوكا لبعض الأكابر.

طلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه:

بعد أن اشتد عوده تعلق قلبه بالعلوم الشرعية، وشب على ذلك.

وبدأ يتردد بين المشايخ والعلماء في مصر، ولازم الشيخين جمال الدين الأسنوي، وسراج الدين البلقيني. وكانت ملازمته للشيخ السراج البلقيني أشد، فحفظ منهاج الطالبين للإمام النووي وهو صغير، ثم حفظ غيره من المختصرات والمتون، قال ابن حجر: «وعني بالاشتغال من صغره، فحفظ كتباً»^(٢).

ثم اشتاقت نفسه إلى طلب الحديث الشريف، فشد العزم على الرحيل إلى بلاد الشام التي كانت تحتضن أكابر المحدثين والعلماء. فالتقى بالشيخ الشهاب الأذرعى، ولازمه. ثم رحل إلى الشيخ الصلاح بن أبي عمر، والإمام ابن أميلة. فلازمهما وأفاد منهما. ثم تتلمذ على غير هؤلاء رحمه الله، منهم الحافظ مغلطاي والشيخ ابن كثير، وابن الحنبلي والشافعي.

ومن تتلمذ عليه شمس الدين البرماوي، ونجم الدين عمر بن حجي الشافعي الدمشقي، ومحمد بن حسن بن محمد الشمني المالكي الإسكندري.

علمه وصفاته وأخلاقه:

كان الإمام الزركشي فقيها أصوليا محدثا محررا، وكان أدبيا فاضلا، وكان في جميع ذلك - جميل العبارة رشيق الأسلوب، وكان منقطعا إلى الاشتغال بالعلم لا يشتغل عنه بشيء.

(١) لم نجد خلافا في ولادته وأنه ولد في السنة المذكورة.

انظر طبقات الاسدي: مخطوط برقم (٢٤٠) ق: ٨٧ أ، ومعجم المؤلفين:

٢٠٥/٩٠، والاعلام: ٦٠/٦

(٢) الدرر الكامنة: ١٧/٤

ومن هنا ندرك عظمة هذا الإمام الجليل الذي كرس جهده وحياته للعمل . فلم يشتغل عنه بتجارة ولا صناعة ، إنما تجارته وصنعتة الخوض في بحار العلوم واستخراج كنوزها ، وقد أثمر هذا الاتجاه ، وأخرج كتباً عظيمة وكثيرة ، خدم بها علوم القرآن العظيم والحديث والفقه والأصول . وكان من العلماء الموسوعيين ، رحمه الله ، طرق أبواب العلوم أكثرها ، وخرج إلى الناس بهذا الجهد الكبير الذي يتمثل في كتابه (البحرالمحيط) وسائر كتبه التي نذكرها فيما يلي .

أما عيشته وحياته فقد كان كما قدمنا لا يشتغل بالدنيا ، وكان له أقارب يكفونه أمر دنياه ، كما يحدثنا بذلك تلميذه العالم شمس الدين البرماوي . ويقول الإمام ابن حجر العسقلاني : كان منقطعاً في منزله ، لا يتردد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب ، وإذا حضره لا يشتري شيئاً ، وإنما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره ، ومعه ظهور أوراق يعلق فيها ما يعجبه ، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه .^(١) وكان عفيف النفس ، زاهداً في الدنيا ، لا يغره بريقها ، ولا يخدعه سرابها ، كالطود الأشم لا تعث به الرياح ، لا يزاحم في الدنيا ولا يزاحم على الرئاسة . وأما عن لباسه وعيشته ، فقد نقل بعض مترجميه أنه كان يلبس الخلق من الثياب ، ويحضر بها المجامع والأسواق ، ولا يحب التعاضم^(٢) . أما خطه فقد كان ضعيفاً جداً قل من يحسن استخراج^(٣)ه .

مؤلفاته وتصانيفه :

لقب الإمام الزركشي بالمصنف^(٤) ، لكثرة تصانيفه .

قال الداودي : «له تصانيف كثيرة في عدة فنون» كل ذلك مع قصر عمره ، فقد عاش الزركشي تسعة وأربعين عاماً ، وقد ألف في الفقه والأصول والحديث والتفسير والحكمة والمنطق والبلاغة والأدب .

(١) الدرر الكامنة : ١٧/٤

(٢) المنهل الصافي : ق : ١١١ أ

(٣) شذرات الذهب : ٢٣٥/٦

(٤) النجوم الزاهرة : ٣٣٥/٦

وهذه قائمة بمؤلفاته، ملخصة مما كتبه الشيخ عبد القادر العاني في مقدمته
لكتاب خبايا الزوايا.

١ - التفسير وعلوم القرآن

١ - البرهان في علوم القرآن^(١)

وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم. نشره عيسى الحلبي
وشركاه.

٢ - تفسير القرآن العظيم

وصل فيه إلى سورة مريم^(٢).

٣ - كشف المعاني في الكلام على قوله تعالى «ولما بلغ أشده»^(٣). من سورة يوسف.

٢ - الحديث ومصطلحه

٤ - الإجابة لايراد ما استدرسته عائشة على الصحابة

نشر بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

٥ - «الذهب الإبريز في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» المسمى فتح العزيز على
الوجيز.

قال ابن حجر: «خرج أحاديث الرافعي، ومشى فيه على جمع ابن الملحق،
لكنه سلك طريق الزيلعي في سوق الأحاديث بأسانيد خرّجها فطال الكتاب
بذلك»^(٥).

(١) انظر طبقات المفسرين: ١٥٨/٢، وحسن المحاضرة: ٤٣٧/١، وهدية العارفين: ١٧٤/٢،

وفهرس الكتبخانة: ١٢٠/٣، ومقدمة كتاب البرهان: ١٥/١ - ١٦

(٢) كشف الظنون: ٤٤٨/١

(٣) انظر هدية العارفين: ١٧٥/٢ وكشف الظنون.

(٤) انظر هدية العارفين ١٧٤/٢ والمنهل الصافي: ق: ١١١ وحسن المحاضرة: ٤٣٧/١ وطبقات

المفسرين: ١٥٨/٢ وكشف الظنون: ٢/٣ - ٢

(٥) انظر الدرر الكامنة: ١٨/٤

٦- التذكرة في الأحاديث المشتهرة^(١)

٧- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح^(٢)

طبع بالمطبعة العصرية بمصر سنة ١٩٣٣ م.

٨- شرح الأربعين النووية^(٣)

٩- شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري^(٤)

قال ابن حجر: «شرح في شرح البخاري، وتركه مسودة وقفت على

بعضها، منها كتاب التنقيح في مجلد»^(٥).

١٠- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة^(٦)

وهو غير كتاب التذكرة. وقد ذكره صاحب كشف الظنون غفلا عن اسم

المؤلف. وسماه صاحب هدية العارفين: «نثر اللآلئ» وقال صاحب كشف

الظنون: نثر اللآلئ للزركشي مرتب على الأبواب»^(٧).

١١- المختصر الحديث

قال الأستاذ سعيد الأفغاني: «لم يذكره أحد ممن رجعت إليهم، وإنما وجدته في

حاشية الأجهوري على شرح البيقونية للزرقاني (طبع بمصر) قال في صفحة: ١٥

(قال الزركشي في مختصره).»^(٨)

(١) انظر هدية العارفين: ١٧٥/٢ وكشف الظنون: ٣٨٦/١

(٢) انظر معجم المؤلفين: ٢٠٥/١٠ والأعلام: ١٦/٦، وهدية العارفين: ١٧٥/٢، وشذرات

الذهب: ٣٣٥/٦، وطبقات المفسرين: ٥٨/٢ أ وحسن المحاضرة: ٤٣٧/١، وطبقات ابن

شبهة: ق: ٨٧ أ، والمنهل الصافي: ج ٢ ق: ١١ أ، وبروكلمان: ١١٢/٢

(٣) انظر الدرر الكامنة: ١٧/٤، ومقدمة البرهان: ١١/١ ولم يذكره في كشف الظنون ولا الذيل ولا

في هدية العارفين.

(٤) انظر حسن المحاضرة: ٤٣٧١/ وطبقات المفسرين: ١٥٨/٢

(٥) انظر الدرر الكامنة: ١٧/٤

(٦) انظر هدية العارفين: ١٧٥/٢، وبروكلمان في الذيل: ١٨٠/٢

(٧) كشف الظنون: ٧٤٩/١

(٨) ومقدمة الاجابة: ١٤

(٩) انظر مقدمة الاجابة: ١٤

١٢ - المعبر في تخریج أحادیث المنهاج والمختصر^(١)

منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية برقم (٤٥١ حديث: تيمور)، وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن منه نسخة خطية في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (١١٥ حديث). ولم يذكره صاحب كشف الظنون ولا ذيله.

١٣ - النكت على شرح علوم الحديث لابن الصلاح

١٤ - النكت على البخاري^(٢)

١٥ - النكت على عمدة الأحكام^(٣)

٣ - الفقه

١٦ - إعلام الساجد بأحكام المساجد^(٤)

مطبوع بتحقيق الأستاذ أبي الوفا المراغي. نشرته لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٥ هـ.

١٧ - تكملة شرح المنهاج للإمام النووي^(٥)

كان شيخه العلامة الأسنوي بدأ في شرح المنهاج وسماه «كافي المحتاج إلى شرح المنهاج» وصل فيه إلى كتاب المساقاة، ولم يتمه، فأكماله الزركشي.

(١) أنظر معجم المؤلفين: ٢٠٥/١٠، وبروكلمان في الذيل: ١٨٠/٢، ومقدمة الإجابة ص ١٤
(٢) أنظر حسن المحاضرة: ٤٣٧/٢، ومعجم المؤلفين: ١٢١/٦ والدرر الكامنة: ١٨/٤ وكشف
الظنون: ١١٦٢/٢.

(٣) أنظر طبقات ابن هداية: ٢٢٠

(٤) أنظر مقدمة الإجابة: ١٤

(٥) أنظر طبقات المفسرين: ١٥٨/٢ وسماه (شرح العمدة)، والمنهل الصافي: ج ٢ ق: ١١ أ
(٦) أنظر حسن المحاضرة: ٤٣٧/١، وطبقات المفسرين: ١٥٨/٥، وهدية العارفين: ١٧٤/٢،
وكشف الظنون: ١٢٥/١، ومقدمة الإجابة: ٨، وبروكلمان في الأصل: ١١٢/٢

(٧) أنظر شذرات الذهب: ٣٣٥/٦، والدرر الكامنة: ١٨/٤، وحسن المحاضرة: ٤٣٧/١، والمنهل
الصافي: ١١١/٢ أ، وطبقات المفسرين: ١٥٨/٢، وطبقات الاسدي: ق ٨٧ أ، وكشف
الظنون: ١٨٧٤/٢

١٨ - خادم الرافعي والروضة في الفروع^(١) (أو خادم الشرح والروضة) أو (الخادم)

وهو على أسلوب «التوسط» للأذري، وكتاب الأذري هو «التوسط والفتح بين الروضة والشرح»^(٢).

قال ابن حجر: ثم جمع «الخادم» على طريقة المهمات، فاستمد من «التوسط» للأذري كثيراً، لكنه شحنه بالفوائد الزوائد من المطلب وغيره^(٣).

١٩ - خبايا الزوايا

جمع فيه المسائل التي جاءت في فتح العزيز للرافعي في غير أبوابها. نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت سنة ١٤٠٢ هـ بتحقيق الشيخ عبد القادر عبدالله العاني.

٢٠ - الديباج في توضيح المنهاج

وهو غير كتاب تكملة شرح المنهاج^(٤). وهو مطبوع في المطبعة العثمانية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ. قال في كشف الظنون: وقيل: له (يعني الزركشي) شرح آخر سماه «الديباج»^(٥).

٢١ - الزركشية

وقد جمع فيها حواشي شيخه البلقيني. قال ابن حجر: ولما ولي الشيخ سراج

(١) انظر شذرات الذهب: ٣٣٥/٦، وطبقات الشافعية للأسدي: ق: ٨٧ أ، وطبقات ابن شهبة: ق ١٠٥ أ، وطبقات المفسرين: ١٠٨/٢، وحسن المحاضرة: ٤٣٧/١، وهدية العارفين: ١٧٤/٢ وبروكلمان: ١١٢/٢

(٢) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٥٨ فقه شافعي).

(٣) انظر الدرر الكامنة: ١٨/٤

(٤) انظر الأعلام: ٦١/٦، ومعجم المؤلفين: ٢٠٥/١٠، وطبقات المفسرين ١٥٨/٢، وحسن المحاضرة ٤٣٧/١، وهدية العارفين: ١٧٥/٢، وطبقات ابن شهبة: ق ١٥٠ أ، وتاريخ ابن الفرات: ٣٢٦/٢، وبروكلمان الذيل: ١٨٠/٢

(٥) انظر كشف الظنون: ١٨٧٤/٢

الدين البلقيني قضاء الشام استعار الزركشي منه نسخته من «الروضة» مجلداً، بعد مجلد، فعلقها على الهوامش من الفوائد. فهو أول من جمع حواشي «الروضة» للبلقيني وذلك سنة ٧٦٩ هـ بخطه، ثم جمعها القاضي ولي الدين ابن شيخنا العراقي قبل أن يقف على «الزركشية»، فلما أعرتها له انتفع بها فيما كان قد خفي من أطراف الهوامش من نسخة الشيخ، وجعل لكل ما زاد على نسخة الزركشي (زائلاً) أ هـ^(١).

٢٢ - زهر العريش في أحكام الحشيش^(٢)

٢٣ - شرح التنبيه للشيرازي^(٣)

٢٤ - شرح الوجيز في الفروع للغزالي^(٤)

٢٥ - الفرر السوافر فيما يحتاج إليه المسافر^(٥)

٢٦ - غنية المحتاج في شرح المنهاج^(٦)

ذكره السيوطي في حسن المحاضرة. فقال: وشرح المنهاج والديباج أ هـ. فهو غير «الديباج»، ولعل هذا الشرح أوفى. وجعلها الأستاذ أبو الفضل إبراهيم كتاباً واحداً، والله أعلم.

٢٧ - فتاوي الزركشي^(٧)

٢٨ - مجموعة الزركشي في فقه الشافعية^(٨)

(١) انظر الدرر الكامنة: ١٨/٤، ولم يذكرها غير ابن حجر.

(٢) انظر مقدمة البرهان: ١٠/١

(٣) انظر حسن المحاضرة: ٤٣٧/١ وكشف الظنون: ٤٩١/١، ومعجم المؤلفين ١٢١/٩، وهدية

العارفين: ١٧٥/٢، وطبقات المفسرين: ١٥٨/٢، وبروكلمان الأصل: ١١٢/٢

(٤) انظر هدية العارفين: ١٧٥/٢، ومقدمة البرهان: ١١/١

(٥) انظر هدية العارفين: ١٧٥/٢، وبروكلمان: ١٨٠/٢

(٦) انظر مقدمة الإجابة: ١٣، وحسن المحاضرة: ٤٣٧/١

(٧) انظر كشف الظنون: ١٢٢٣/٢، وهدية العارفين: ١٧٥/٢، ومقدمة البرهان: ١٢/١

(٨) انظر الأعلام: ٦١/٦، وسماها (مجموعة كتب)، ومقدمة الإجابة: ١٤

٤ - أصول الفقه

٢٩ - البحر المحيط في أصول الفقه^(١)

وهو هذا الكتاب.

٣٠ - تشنيف المسامع بجمع الجوامع^(٢)

وهو شرح لكتاب جمع الجوامع للعلامة السبكي. طبع في مجموع شروح «جمع الجوامع»، بمطبعة شركة التمدن الصناعية بالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ.

٣١ - سلاسل الذهب في الأصول^(٣)

٥ - قواعد الفقه

٣٢ - القواعد في الفروع^(٤) أو (المثور في ترتيب القواعد الفقهية)

وقد حققه الدكتور تيسير فائق أحمد محمود. ونشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت في ثلاثة مجلدات.

(١) انظر حسن المحاضرة: ٤٣٧/١، وطبقات المفسرين: ١٥٨٢، والدرر الكامنة: ١٧/٤، وشذرات الذهب: ٣٣٥/٦، وطبقات الأسدي: ق ٨٧ أ، وطبقات ابن شهبة: ق ١٠٥ أ، وكشف الظنون: ٢٢٦/١، وبروكلمان: ١١٢/٢

(٢) انظر فهرس الكتبخانة: ١٢٠/٣، ومعجم المؤلفين: ١٢١/٩، وهدية العارفين: ١٧٥/٢، وطبقات المفسرين: ١٨٥/٢، وحسن المحاضرة: ٤٣٧/١، وطبقات ابن شهبة: ق ١٠٥ أ، وطبقات الأسدي: ق ٨٧ أ، والمنهل الصافي: ق ١١١ أ، والدرر الكامنة: ١٨/٤، وشذرات الذهب: ٣٣٥/٦

انظر حسن المحاضرة: ٤٣٧/١، وطبقات المفسرين: ١٥٨/٢، وهدية العارفين: ١٧٥/٢
(٣) انظر معجم المؤلفين: ٢٠٥/١٠، وطبقات المفسرين: ١٥٨/٢ أ، وحسن المحاضرة: ٤٣٧/١،
(٤) وكشف الظنون: ١٣٥٩/٢

٦ - التاريخ والرجال

٣٣ - عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان لابن خلكان ^(١)

قال الزركلي: «عقود الجمان ذيل وفيات الأعيان مخطوط في ٣٤ كراسا - بمكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة كما في مذكرات اليميني» ^(٢). وقال في كشف الظنون «وضمنه كثيرا من رجال ابن خلكان» ^(٣).

٧ - علم البلاغة وعلم النحو

٣٤ - تجلي الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ^(٤)

وسماه في مقدمة الإجابة «مجلي الأفراح شرح تلخيص المفتاح» ^(٥)

٣٥ - التذكرة في علم النحو

٨ - الأدب والمديح

٣٦ - ربيع الغزلان ^(٦) وفي كشف الظنون (رتيع الغزلان) ^(٧).

قال الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم: ذكره الاسدي في طبقاته، والصحيح أن الأسد يلم يذكره، والذي ذكره هو ابن قاضي شعبة في طبقاته ^(٨).

(١) انظر هدية العارفين: ١٧٥/٢

(٢) انظر الأعلام: ٦١/٦

(٣) انظر كشف الظنون: ٢٠١٨/٢

(٤) انظر هدية العارفين: ١٧٤/٢

(٥) انظر مقدمة الإجابة: ١٤

(٦) انظر كشف الظنون: ٨٣٤/١، والأعلام: ٦١/٦، وهدية العارفين: ١٧٥/٢ وتاريخ ابن

الفرات: ج ٩ ق ٣٢٦/٣

(٧) انظر كشف الظنون: الصفحة السابقة.

(٨) انظر طبقات ابن شعبة: ق ١٠٥ أ

٣٧- شرح البردة ^(١)

وهي قصيدة البردة الموسومة «بالكواكب الدرية في مدح خير البرية» الشهيرة للبوصيري.

٩- التوحيد وعلم الكلام

٣٨- رسالة في كلمات التوحيد ^(٢)

لم يذكرها في كشف الظنون. منها نسخة خطية بمكتبة الاسكندرية برقم (٨٧) فنون متنوعة).

٣٩- مالا يسع المكلف جهله ^(٣)

لم يذكره في كشف الظنون. منه نسخة خطية بمكتبة الإسكوريال برقم (١٠٧) ^(٤)

١٠- أصول وحكمة ومنطق

٤٠- لقطة العجلان وبلة الظمان ^(٥): في أصول الفقه والحكمة والمنطق

طبع بمصر سنة ١٣٢٦ هـ مع تعليقات للشيخ جمال الدين القاسمي، وطبع مرة أخرى بدمشق ^(٦).

(١) انظر كشف الظنون: ١٣٣١/٢

(٢) انظر بروكلمان في الذيل: ١٨٠/٢، ومقدمة البرهان: ١٠/١

(٣) انظر بروكلمان في الأصل الألماني: ١١٢/٢، ومقدمة الاجابة: ١٤

(٤) انظر مقدمة البرهان: ١٣/١

(٥) انظر فهرس الكتبخانة: ١٢٠/٣، ومعجم المؤلفين: ١٢١/٩، والأعلام: ٦١/٦، وهدية

العارفين: ١٧٥/٢، وشذرات الذهب: ٢٣٥/٦، وبروكلمان ١١٢/٢

(٦) انظر مقدمة الاجابة: ١٤

١١ - كتب متفرقة

٤١ - الأزهية في أحكام الأدعية ^(١)

لم يذكره في كشف الظنون ولا الذيل

٤٢ - خلاصة الفنون الأربعة ^(٢)

منه نسخة خطية بمكتبة برلين برقم ٥٣٢٠ ^(٣)

٤٣ - رسالة في الطاعون وجواز الفرار منه ^(٤)

لم يذكره الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم ولا الاستاذ سعيد الأفغاني .

٤٤ - شرح المعتبر ^(٥) : وهو للاسنائي وهو محمد بن الحسن ت ٧٦٤ هـ

ذكره الأستاذ سعيد الأفغاني واكتفى بقوله : « ذكره في كشف الظنون » ^(٦) . نقل عنه السيوطي في المزهرة وقال : « كراسة » .

٤٥ - عمل من طب لمن حب ^(٧)

٤٦ - في أحكام التمني ^(٨)

(١) انظر هدية العارفين : ١٧٥/٢

(٢) انظر بروكلمان في الأصل الألماني : ١١٢/٢ ، ومقدمة الإجابة : ١١

(٣) انظر مقدمة البرهان : ١٠/١

(٤) انظر كشف الظنون : ٨٧٦/١

(٥) انظر كشف الظنون : ١٧٣١/٢

(٦) انظر مقدمة الإجابة : ١٢ .

(٧) انظر المزهرة : ٣٦٦/٢ ، وشواهد المغني للسيوطي : ١٥٧

(٨) انظر بروكلمان في الأصل : ١١٢/٢ ، ومقدمة الإجابة : ١٣

وفاته:

توفي بالقاهرة. وقد اتفق جميع من كتب عنه أنه توفي يوم الأحد ثالث شهر رجب الفرد سنة أربع وتسعين وسبعمائة^(١). ودفن بالقرافة الصغرى، بالقرب من تربة الأمير بكتمر الساقى^(٢).

رحمه الله رحمة واسعة.

(١) انظر شذرات الذهب: ٢٣٥/٦ والدرر الكامنة: ١٧/٤، والنجوم الزاهرة: ٣٣٥/٦، ونزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ٣٥٤/١، والمنهل الصافي: ١١١/٢ أ.

(٢) هو الأمير سيف الدين كان أحد مماليك المظفر الجانكير، ثم أخذه الملك الناصر محمد بن قلاوون ورقاه حتى صار أحد الأمراء وكان السلطان لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً إلا إذا كان في الدور السلطانية، وزوجه بجاريته وحظيته فولدت له ابنه أحمد فكثرت هداياه، وصارت لا ترد له إشارة، ومات بطريق الحجاز ثم نقله السلطان إلى مدفنه في القاهرة. وكان جيد الطباع، حسن الاخلاق، لين الجانب، سهل الانقياد.

انظر خطط المقرئزي: ٤١٧/٣ - ٤١٩، والدرر الكامنة: ١٩/٢

كتاب البحر المحيط

هذا الكتاب وافق اسمه مسماه ولفظه معناه، وكل من ولج بابه من أهل العلم، وخاض غماره، وكشف أسرارهِ، فإنه يجده بحرا واسعا عميقا، يحيط بهذا العلم من جميع جهاته وجوانبه، ويحوى جميع لآئه، فكأن المتنبي يعنيه بقوله:

كالبحر يقذف للقريب لآئاً جوداً ويبعث للبعيد سحائباً
كالبدر من حيث التفت وجدته يهدي إلى عينيك نورا ثاقبا

وقد شهد له العلماء الذين سبروا غوره، وامتحنوا كنوزه، بالفضل والتقدم على غيره، فابن العماد الحنبلي في كتابه «شذرات الذهب» (٣٣٥/٦) يقول فيه: هو في ثلاثة أجزاء، جمع فيه جمعا كثيرا لم يسبق إليه.

والسيوطي في «تدريب الراوي» (٢٢/١) يقول: «وبحره الذي هو في الأصول نهاية».

والشيخ عبدالله مصطفى المراغي في: «الفتح المبين في طبقات الأصوليين» (٢٠٩/٢) يقول: البحر المحيط في الأصول في ثلاثة أجزاء لم يسبق إلى مثله.

وقد أراد المؤلف لكتابه أن يكون مؤلفا موسوعيا يجمع أقوال علماء الأصول الذين عاصروه أو سبقوه في مدونة واحدة، فتراه يعرض في كل مسألة أقوال أهل العلم فيها، مرتبة زمرا زمرا، وهو في ذلك كله يذكر المذاهب ويحققها، ويوازن بين الأقوال، ويذكر الأدلة وينتقدها، ويذكر أسباب الخلاف، ثم هو بعد ذلك كله يصوب ويخطئ ويرجح ويقدم.

فالمؤلف ليس بحاطب ليل، فهو لا يأخذ الأقوال من غير تحقيق وتدقيق، ومن غير تمحيص أو تبين، وكيف يكون ذلك وهو العالم الذي تبحر في علوم القرآن والتفسير، وعلم الحديث والمصطلح، والفقه والقواعد، واللغة والآداب، ومن

اطلع على الثروة العلمية التي خلفها لنا علم صدق هذا القول.

وقد أعان المؤلف على تحقيق هذا العمل الجليل، تأصيل علمي قوي، وقريحة وقادة، وهمة عالية، وعقل نير يستطيع الموازنة والتقويم والتسديد. هذا مع أنه ألفه في شببته، مما يدل على عظم همته في طلب العلم، وشدة ذكائه ونباهته، فقد أتم تأليف الكتاب سنة ٧٧٧ هـ كما هو ظاهر في آخر النسخة الباريسية. وعلى هذا فقد كان سنه إذ ذاك ٣٢ سنة.

ويمتاز هذا المؤلف بعزو الأقوال إلى أصحابها على كثرة النقول فيه، كما أنه ينص على المراجع التي استفاد منها تلك الأقوال، وهي مراجع كثيرة، ولعله لم يترك كتاباً في علم الأصول أمكنه الوصول إليه إلا قرأه واستفاد منه، وهو بذلك يحفظ آراء صدرت في مؤلفات لم تصل إلينا بعد، أو ضاعت واندثرت. واعتنى فيها بإيراد أقوالهم كما هي في كتبهم حرفياً في الغالب قصداً إلى هذا الحفظ الذي أشرنا إليه وأخذ قول كل إمام من كتابه مباشرة لا بالواسطة. وقد نبه المؤلف إلى مقصوده هذا في آخر كتابه، حيث قال ما نصه «وأنا أرغب إلى من وقف عليه أن لا ينسب فوائده إليه، فإني أفنيت العمر في استخراجها من المخبآت، واستنتاجها من الأمهات، فاطلعت في ذلك على ما عسر على غيري مرامه، وعزّ عليه اقتحامه، وتحزنت في المنقول من الأصول بالمشافهة، لا بالوساطة، ورأيت المتأخرين قد وقع لهم الغلط الكثير بسبب التقليد، فإذا رأيت في كتابي هذا شيئاً من المنقول فاعتمده فإنه المحرر المقبول، وإذا تأملته وإسعافه وجدته قد زاد في أصول الفقه بالنسبة إلى كتب المتأخرين أضعافه. وقد أحييت من كلام الأقدمين - خصوصاً الشافعي وأصحابه - ما قد دَرَسَ، وأسفر صباحه بعد أن تلبّس بالغلس» ١ هـ.

ولم يكتف بالرجوع إلى المؤلفات الأصولية، بل امتدت يده إلى كل المراجع التي يعتمد عليها علم الأصول، من كتب تفسير وشروح للحديث ولغة وعقيدة.

ومن مميزات هذا المؤلف أنه يوضح كثيراً من المصطلحات لأهل العلم في مدوناتهم ومؤلفاتهم، وبعض هذه المصطلحات خاص بفرقة، وبعضها خاص بعالم من العلماء، وعدم تحديد المصطلحات يوقع الباحثين في إشكالات.

والزركشي في مؤلفه بعد ذكره الأقوال يبين ما يبني على المسألة، وما يتفرع منها، وإن كان هناك نقد أو تنبيه لم يأل جهدا في توضيح ذلك وتبيينه.

ولا شك في صحة عزو هذا المؤلف إلى الزركشي، وقد ذكرنا بعض أقوال أهل العلم في الثناء عليه، ومن الذين نسبوه إلى الزركشي غير من تقدم ابن حجر العسقلاني في «الدرر الكامنة» (١٣٤/٥) فإنه قال: «وجمع الزركشي في الأصول كتابا سماه البحر المحيط في ثلاثة أسفار» كما عزاه إليه السيوطي في «حسن المحاضرة» (٢٠٦/١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (ص ٢٦٦) وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي (١٠٨/٢)

طريقة التحرير

لا يخفى أن لإخراج كتب التراث طرقاً وأساليب متعددة: أدناها وأيسرها طريقة نشرها بالطبع التصويري (الافست) بشكل مطابق للأصل من غير أي معالجة لنصوصها ومغايرات نسخها، أو كتابة تعليقات عليها باستثناء التقديمات أو الدراسات المجملية التي تسبق نص المخطوط. وقد استروح إلى هذه الطريقة قديماً بعض المستشرقين أو الجهات المعنية بالتراث، ولا سيما حيث يكون المخطوط منسوخاً بخط واضح وأحياناً بخط جميل. ومن أحدث النشريات على هذا النمط ما صدر من كتب ذوات عدد عن معهد تاريخ العلوم العربية في فرانكفورت.

وهناك الطريقة المعروفة باسم (التحقيق) أو (الإخراج الفني)، وهي تتناول أموراً عديدة في خدمة النصوص، بدءاً من مغايرات النسخ، ثم اختيار نص إحداهما، أو اختيار نص مُستخلص من أكثر من نسخة، وإبداء الفروق مطلقاً أو ما هو ذو بال منها، وإدخال علامات الترقيم، ومراعاة تمييز مقاطع الكلام من خلال الفصول والفقرات، والعنونة عند الحاجة، وضبط الكلمات المشككة، وتخراج النصوص بعزو الآيات والاحاديث والشواهد الشعرية أو الأمثال ونحوها، وتفسير ما يستغرب، والتعريف بالأعلام، ووضع الفهارس، إلى آخر ما هناك، من وجوه الخدمة الفنية وهذه الوجوه تفيض أحياناً عن حاجة النص. وكثيراً ما تتضمن بعض التكلف، أو الافتيات على المؤلف بإلحاق ضمائم كان في وسعه أن يدرجها في كتابه لو شاء أن يكون على غير النمط الذي اختاره له، من مراعاة غرض التأليف وموضوعيته وقيوده، لتوجيه النظر إلى ما اقتصر عليه.

وبين هاتين الطريقتين طرائق قد تختلف فيها مناهج المعنيين بنشر التراث، وتتعدد انطباعات من يتلقى هذه الأعمال ما بين مؤيدٍ أو ناعٍ على أصحاب التزويد والتعليق على الكتب ما انساقوا إليه من الإسهاب في بيانات الدراسة للمخطوط أو

التعليق عليه، على نحو أدى إلى حجب مراد المؤلف من حيث يراد بها الايضاح لما أراد .

وقد اختارت لجنة التراث بالوزارة لهذا الكتاب طريقةً وسطاً سبق لبعض الناشرين سلوكها في الفترة المبكرة لنشر تراث العلوم الإسلامية والعربية، وكان لها الفضل في تمكين المشتغلين بهذه العلوم من الإفضاء إلى مقولاتها مباشرة، متخفين من أوزار مغايرات النسخ وما إليها من مسهب التعليق .

وهذه الطريقة تعتمد على عرض الكتاب من خلال مخطوطة واحدة متقنة، بعد الاختيار، وأحياناً تكون وراءها نسخٌ مخطوطةٌ أخرى تعين على توثيق النص، تأكيداً لمن داخله الريب، أو تكميلاً لما وقع من سقط، أو تصحيحاً لما لوحظ من تحريفات النسخ .

وذلك كله بجهدٍ مصححٍ عالمٍ ذي أهليةٍ وخبرةٍ بموضوع الكتاب الذي يصحح .

ولا يصلح لهذا الأمر أن يعمل فيه عالمٌ مبتدئ في العلم، أو قليل الممارسة للمخطوطات . فلا بد أن يكون ممن سبق له الاشتغال في هذا المجال على مستوى التحقيق برسومه المعهودة، بل مراجعة الأعمال المحققة .

فطريقة التحرير تتطلب هذه الأهلية الخاصة، وإلا ترتب على سلوكها أكبر الخطر على سلامة النصوص، والتصرف غير المقدور على ضبطه .

ويعرف هذا المنهج من قراءة خاتمت الطبع لأمهات الكتب التي تم نشرها بمطبعة بولاق، والمطبعة الميمنية (البابي الحلبي) وغيرها من المطابع المصرية التي عرفت بالحرص على دقة تقديم النص، والاستعانة في تحقيق هذا الغرض بنخبة من العلماء كانوا جديرين بهذه الصفة) .

وقد رأت لجنة التراث إحياء هذه الطريقة على نمط أكمل، مع تسميتها (طريقة التحرير) تنوياً بأهم أهدافها، وهو تقديم النص محرراً مضبوطاً، فضلاً عن تيسير الاستفادة من الكتاب بمراعاة العناصر المهمة من الأمور الملزمة في (طريقة

التحقيق) بتقديم نتائجها، دون إثقال الكتاب بوسائل تلك النتائج، من مغايرات نسخ، وضمائم نصوص، أو ملحقات لها مراجعها المعروفة، كتراجم الأعلام، وتخراج الأحاديث والآثار.

إن (طريقة التحقيق) لا تتلاءم مع الكتب الكبيرة - كهذا الكتاب - ولا سيما حين يكون الكتاب موضوعاً لتدوين علم معروف تتصف مضامينه بالتحديد، وتكاد تتكرر مسائله في أشباهه من الكتب المتقدمة عليه، أو المصنفة بعده.

وتظل لطريقة التحقيق دواعيها في الرسائل (الكتب المفردة في موضوع معين) وفي الكتب التي توغل في التقدم، أو تعتبر من الأعمدة في العلم، أو تسلك نمطاً غير معتاد في المعالجة أو التعبير، فيتطرق إليها بفعل النساخ وقلة التوارد على موضوعها ما يستدعي تركيز العناية بها في العرض الفني المصحوب بدلائله ووسائله.

وقد اعتمدت لجنة التراث لائحة تتضمن قواعد لنشر المخطوطات بطريقة التحرير، لا يتسع المقام لسردها، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم بنود تلك اللائحة ليحصل التمييز بينها وبين طريقة التحقيق:

١ - اعتماد نسخة مخطوطة موثقة، تختار بمعايير علمية، لتكون أصلاً للنشر عنها (بعد دراسة معظم نسخ الكتاب وأهمها) ويلجأ إلى النسخ الأخرى بالمقابلة والاستمداد منها في حال وجود سقط في الأصل. ولا يذكر من الفروق إلا المحتاج لمزيد من التأمل.

٢ - مراعاة القدر الضروري لفهم النص، من استكمال كلمة أو سقط ولو بالاستمداد من خارج نسخ الكتاب. وذلك بين أقواس معقوفة. أما ما أكمل من أي نسخة من النسخ فهو من مستلزمات عمل التحرير، ولا يحتاج التنبيه عليه بهذه الأقواس. ولا يضاف أي تعليق أو توضيح إلا على الندرة الشديدة وعند الضرورة القصوى.

٣ - إضافة علامات الترقيم بأنواعها حسب مقتضى الكلام، مع ضبط ما يحتاج فهمه إلى ضبط، أو يتعين ضبطه لإزالة الاشتباه، كالأعلام وبعض الصيغ،

ويجب اعتماد الرسم الحديث حسب قواعد الإملاء المقررة في العصر الحاضر .
٤ - العناية بتدقيق كل ما يستشهد به من آيات وأحاديث وأسماء كتب وكلمات مرادٍ لفظها، مع تمييز ذلك بالأقواس المناسبة المختلفة، مما يرى نماذج منه في هذا الكتاب .

٥ - الاهتمام بالعنونة المناسبة عن مضمون المسائل الرئيسية إذا كان في إثبات العنوان توضيحاً للمضامين الملتبسة، أو دلالة على ما يتميز به المختلط بغيره من المسائل .

وكذلك مراعاة المقاسم وارتباطها، واستدراك ما أهمل منها، مع التمييز بينها في نوع الخط، أو البنط، والبدء بورقة جديدة أو صفحة جديدة .
٦ - صنع فهرسة تفصيلية شاملة، للإرشاد إلى مضامين الكتاب، مع كتابة مقدمة تتضمن ترجمة موجزة للمؤلف، ووصفاً مجملًا للنسخ المعتمدة .

النسخ المستخدمة في التحرير للبحر المحيط

١ - النسخة الباريسية:

وهي نسخة خزائية جاء في صفحة العنوان فيها «الحمد لله وقف مولانا المقر الكبير العالي .. السيفي، أربك أتابك العساكر الملكي . على طلبة العلم الشريف بالجامع الذي أنشأه بخط الأربكية بحمد الله تعالى . وشرط أن لا تخرج من الجامع المذكور برهن ولا بغيره وجعل النظر . لمن يكن ناظر [كذا] على الجامع المذكور .. سبعة وثلاثي (?) وتسعمائة .

وقد أخذنا هذه النسخة أصلاً لكونها أكثر النسخ التي لدينا إتقاناً، ولأنها منقولة من أصل المؤلف مباشرة كما يأتي، إلا أن فيها بعض مواضع خفيت بسبب الرطوبة حتى لم تعد مقروءة، كما تراه في الصفحتين المصورتين منها.

وهذه النسخة في مجلد واحد مكتوبة بخط تعليق مشكول جزئياً، دقيق إلا أنه واضح . وهي بخط ناسخها محمد بن فرح الحمصي الناسخ، فرغ من كتابتها يوم الخميس ١٧ ربيع الأول سنة ٨٨٢ هـ بالقاهرة.

وهذه النسخة منقولة من خط المؤلف أو قد قوبلت على نسخة بخطه، كما يظهر من حواشيها، فقد صرح بذلك ناسخها في أوائل (مباحث الكتاب) (ق ١٥٩) حيث وردت عبارة تصحيحية هكذا نصها «كذا بخط المصنف».

ويظهر ذلك جلياً أيضاً مما جاء في آخر النسخة ونصه «وجدت في آخر المنقول منه ما صورته قال مؤلفه فسح الله في مدته ونفع المسلمين ببركته نَجَزَ سابع عشر من شوال سنة سبع وسبعين وسبعمائة».

والنسخة المذكورة عليها بعض تصحيحات وإشارات إلى أنها قد صححت كما يظهر في مواضع كثيرة من هوامش النسخة . وعليها قيد مقابلة بهامش (ق ٧٩ ب).

عدد أوراقها ٣٧٠ ورقة ومسطرتها ٢٧ سطراً، ومعدل كلمات السطر الواحد ٢٥ أو ٢٦ كلمة.

وأصلها محفوظ في المكتبة الوطنية في باريس برقم ٨٣١

٢ - النسخة القاهرية :

وهي نسخة حديثة مكتوبة سنة ١٣٤٠ هـ بالقاهرة في ٤ مجلدات . وهي محفوظة بمكتبة الموسوعة الفقهية بالكويت برقم خ ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

النسخة المذكورة لم تتم ، وصل فيها ناسخها إلى فصل «التعليل للحكمين بعله واحدة» من باب القياس . من أجل ذلك لم يمكن معرفة اسم ناسخها . لكن يظهر أنه من أهل العلم ، حيث إن له بعض التعليقات على المواضع المشككة قصد بها تحرير بعض الألفاظ . ويظهر من تعليقاته أنه كان ينقل من أكثر من نسخة . وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخ حديث ، واضحة بدرجة كبيرة ، وفيها إسقاطات قد تبلغ في بعض المواضع صفحات .

٣ - نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا :

وهي نسخة مكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا المحفوظة الآن في مكتبة جامع السلمانية باستانبول برقم (١٢٣٠) تفضل باهداء صورة منها مشكوراً مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى بعناية الرئيس السابق للمركز الشيخ عبد الرحمن العثيمين جزاه الله خيراً .

والنسخة المذكورة في ثلاثة أجزاء (٢٥٤ ، ٢٤٣ ، ٢٨٥ ق) مسطرتها ٢٩ سطراً مكتوبة بخط نسخ معتاد من خطوط القرن الثامن أو التاسع كتبه أحمد بن عمر بن محمد قال في أوله «قال الشيخ الامام العلامة المحقق أفضل المتأخرين وبرهان المحققين ، كهف الأئمة والفضلاء ، زبدة مخاير العلماء ، شيخ الإسلام وعمدة فضلاء الزمان ، بدر الدين محمد بن الفقير إلى الله تعالى عبدالله الزركشي الشافعي : الحمد لله . . الخ» .

وقال في آخره «كان الابتداء في نسخ هذا الكتاب في أول شهر جمادى الآخرة سنة [غير مقروءة] ووقع الفراغ من نسخه يوم الأربعاء المبارك من شهر جمادى الأولى سنة [غير مقروءة] أحسن الله عاقبتها على يد العبد الفقير المعروف بالتقصير أحمد بن عمر بن محمد [...] للشيخ خليل الكردي النشيلي الرفاعي نائب الشيخ صدر الدين أحمد بن الرفاعي .. الخ.

٤ - نسخة أخرى من مكتبة أحمد الثالث:

وهي محفوظة بالمكتبة السلیمانیة أيضا برقم ٧٢١ وهي في ثلاثة مجلدات فيها (٢٥٤، ٢٧٣، ٢١٣ ورقة) في كل ورقة ٢٧ سطراً. ناسخها أبو بكر بن رجب بن رمضان الحسيني الشافعي فرغ منها يوم الأحد الثاني من شهر ربيع الأول سنة ٨٩٥ هـ وهي بخط نسخ جيد منقوط جزئياً وغير مشكول.

٥ - نسخة مكتبة الفاتح باستنبول:

وهي المحفوظة بمكتبة السلیمانیة في استانبول برقم (١٢٣٧ فاتح) عليها قيد وقف السلطان محمد خان ونصه «قد وقف هذه النسخة الشريفة والمجلة اللطيفة المنيفة حضره سلطاننا الأعظم والخاصان المعظم خادم الحرمين المحرمين مالك البرين والبحرين السلطان بن السلطان السلطان الغازي محمد خان لا زالت أيام سلطنته دائمة إلى آخر الدوارن وقفاً صحيحاً شرعياً لمن قرأ واستفاد وأنا الفقير إلى خالق الكونين نعمة الله .. الحرمين عفي عنه».

وهي بخط أحد تلاميذ العلامة الشيخ نور الدين على الرشيد الشافعي . كتب ناسخها ما يلي بآخر الجزء الأول «إلى هنا تم المجلد الأول من هذا التصنيف البديع الذي لم يُنسخ على منواله ولا سمحت قريحة بمثاله وذلك في ثاني شعبان المكرم سنة أربع وثمانمائة للهجرة النبوية . وكتب برسم شيخنا وأستاذنا الإمام العلامة نور الدين على الرشيد الشافعي كان الله له في الدنيا والآخرة والحمد لله ...».

وهي نسخة بخط معتاد واضح مشكول جزئياً عليها بعض تصحيحات.

متلافة شعبة شخص لم يولد بالحنيفة ولا غيره هل ياتر أم لا لان اضافته لملك والشايعي ليست باذلي لضافته لا يحنيفة واما اصل
ما قال انه ينظر الى الفعل الذي فعله المكلف فان كان ما اشتبه بغيره في الشرع اثم والهم باثر انقروا عن كادى لادوى ان من شرب
من البيرة ما لا يسكر مع طعمه باختلاف العلام ولم يفتقد للاحقة فلا الخطر لحدوثى فتاوى القاضى الحسين عابى شافى لمن امره وجعل له بكوننا
نقال عن بعض الائمة الطهارة بحالها لا يفتقر صلاته لانه بالاجتهاد يعتقد منبى الشافعى فلا يجوز لمان بحالها حنيفة كذا اذا اجمعت في الفعلة
بواقى اجتهاده الى حنيفة وادان بصلح لا فيرى تلك الحجة لا يجمع ولو جوزنا لذلك لادى لمان ركنك مخطو لانا المذنب وشرب الخمر والكناع
بلاولى ولا سبل البعائى وبلى الشن للشيخى من الاصل من احدثوا دار العلماء اخرج عن الاسلام وعنه بترك من قول هل ملكة اللقعة والصف
بمن قول هل اللقعة الشهاب وايتان الفتاة فى ادمار من وروى هل الشام الحرب بالطاعة من قول هل اللقعة للبيدة قالوا
الملك قال اخبرنا ابو الوليد يقول سمعت ابن سريج يقول سمعت اسمعيل القاضى قال دخلت على المعتمد فدخل الى كتابا فطرق فيه فوجد فيه
الامر بغير ذلك العلماء وما اخرج به كل من فقلت حنيفة هذا يذوق فقال لم صح هذه الاحاديث قلت الاحاديث على ما رويت ولكن من اخرج الملك
لم يجمع الحنيفة من اخرج المعتمد لم يجمع الحنيفة وما من عالم الاول له ومن جمع زلل العلماء ثم اخبرني عن رجل من فامر المعتمد بذكر
ذلك الكتاب وسمى فروع هذه القاعة انه لم يجوز للشافعى مثلا ان يهدى على الخطر عند الملك الذى روى عن رجل من فامر المعتمد بذكر
فانه لا يجوز وهو ظاهر كلام الاصحاب فى كتاب الاقضية قالوا ليس لمان يشهد على خطئ نفسه والظاهر ان كذا اذ اذوق به ذلك الحنيفة بذكر
له صحيح للخردى قول شهادة الشاهد على ما لا يفتقره كاشافى يشهد بشفعة الجوارحى الى القاضى عابى شافى لا يجمع ومنه
الملك كذا اذ اذوق الشافعى بشفعة الجوارحى لم يجوز له وفيه وجهان اجمعا اجل وهذا السبل تشكل على ما قد تم فى كتاب الصلاة ان الاعتبار
باجتهاد لظاوم لا الامام **مسئلة** العايم اذ اتبع مجتهدا ثم مات في العصر مجتهدا آخر فقبل عليه اتباع من فامر فامر اولى من ظهر
سلطت مثلا لكاو هذا ليس مطوقا به فانما نعلم ان مجتهدا كمن من المجتهدين وما كلف الناس ما يتبع مذميه بعد ابي حنيفة فلا ذن الا حيا
مستوفى الى القاضى في القول وكان هذا من اخرج على عدم جواز تقليد الميت ولا مع الجواز **مسئلة** اذا فعل المكلف فعلا مخالفا لغيره
غير متلا كاجد فهل يؤتم به نأى القول بالقرير او لا بنا على التحليل مع انه ليس اضافته لاجد للمذنب اذ لم يترك الاخر ولم يترك من فامر
فخبره قل القاضى لو اذنيه نضوا وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله يقول انه امر من حنيفة ان كل اجد يجب عليه ان لا يقدم على فعل
حين يعلم حكم الله فيه وهذا اقدم فمر عالم فهو اثم بترك العلم واما ثابته بالفعل فبسه فلان كان ما علم في الشرع فيجب التمسك ولا ملا ولا تقل اعلم
تم الكتاب بعون الملك الوهاب

وحدثني في اخر القول منه ما صورته
باب مولفه مع الله في مدته ونفع المسلمين برأيه بخبر سابع عشر من سنة سبع وستين وسبعائه بالتامة حمله الله خالصا
لحمدا الكريم مقدرا ثلثا لغيره والقبول الى جنات النعيم والجنة النبى بها ما لهذا وما كان التمدى لولا ان هدايا الله وفضاله الزيد من فضله
بالحال والطلب واما رغبنا الى من وقف عليه ان لا يفسد فوايده اليه فالى ان ثبت القرينة استخراجا من الجنات واستنساخا من الامارات
الاطلعت في ذلك على ما غرض في صلبه وجز علينا بجهنمه وحدثت في القول من الامور بالمشافهة لا بالواشظة ورايت
التأخير قد وقع لم الغلط الكثير بسبب التعليل فاذا رايته في كتابي هذا شيئا من القول فاعلمه فانه الجهد والمقول واذا امكنه واستغله
وحدثته قد زاد في اصول الفقه بالنسبة الى كمالنا من اصنافه وقد احدثت من كلام الاقدمين خصوصا الشافعى والحنابلة ما قد در
واستفصا حقه بعد ان تلبس بالفساد لقد كان من احدثت من الاكاريم يقول مسائل اصول الفقه اذا استقيمت تجب بحسب القامات واثبات
تعليلها الى الثانية الافان يدقربنا الى ما ذكره وتضاعف عند التوليد والنقد فاجل الله اولاه احدثا وهو حينا وكم
الى كل وصلواته وسلامه على سيدنا محمد سيد المظلومين وعلى آلِهِ وصحبه ومرتبه وعبده الطاهرين والحمد لله رب العالمين
سنة اثنين وثلاثين وثمانين واربعمائة
ولسائر المنابر وشمس له خيرا واصح شأنا وكل وجعل من خير الفريين
ومجلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسن الله عزله

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الباريسية.

دليل الإباحة فإنه يجعل آية الإباحة ناسخة
ويجعل التي فيها الحظر مؤكدة لما كان عليه من الحظر
قال أبو إسحاق وهذا خلاف مذهب الشافعي
وليت الأشياء عنده على الحظر ولا على الإباحة
بل هي على ما شرع الله فلا بد من
دليل على النسخ والله

اعلم

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا و الحمد لله رب العالمين
بحمد الله وعونه تتم الجزء الثالث
من كتاب بحر المحيط و يليه
الجزء الرابع واوله
كتاب السنة

وهذا الجزء والجزآن السابقان في المقدمات والكتاب
الاول فناله سبحانه وتعالى ان يوفقنا للوكال
انه كبير متعال

صورة الصفحة الأخيرة من الجزء الثالث من النسخة القاهرية.

في الكتاب الثاني في السنة امدنا الله تعالى منها

بسم الله الرحمن الرحيم
ر مباحث السنة في السنة لغة الطريق المسلوكة
واصلها من قولهم سننت الشيء بالسن اذا امرته
عليه حتى يؤثر فيه سنا اي طريقا وقال الحكيم
معناها الدوام فقولنا سنه معناه امر بادامته من
قولهم سننت الماء اذا واليت في صبه قال الخطابي
اصلها الطريق الممودة فاذا اطلقت انصرفت اليها وقد
تستعمل في غيره معنيته كقولهم من سن سنة سيئة
وتطلق على الواجب وغيره في حرف اللغويين والمحدثين
واما في عرف الفقهاء فانما يطلقونها على ما ليس بواجب
واطلاقها بعض الاصوليين هنا على الواجب والمندوب
والمباح وتطلق في مقابلة البدعة كقولهم فلان من
اهل السنة قال ابن فارس في فقه العربية وكره العلماء
قول من قال سنة اي بكر وعمر وانما يقال فرض الله سنة
وسنة رسوله وقال ابو موسى ذكر اصحاب الشافعي ان
السنة المطلقة عند صاحبنا تنصرف الى سنة الرسول
وانه على مذهبه صحيح لانه لا يرى اتباع الصحابي الا
بحجة كما لا يتبع من بعده الا بحجة ويحتمل انه لم يبلغه استعمال
السلف اطلاق السنة على طرائق العبرين والصحابة
واما في الاصطلاح فتطلق على ما ترجح جانب وجوده
على جانب عدمه ترجيحا ليس معه المنع من التقيض
وتطلق وهو المراد هنا على ما صدر من الرسول عليه
السلام من الاقوال والافعال والتقريرات وحكمهم وهذا
الاحيز لم يذكره الاصوليون ولكن استعمله الشافعي
في

صورة الصفحة الأولى من الجزء الرابع من النسخة القاهرية.

كما لسان في شهيد لشعبة الجواز هاجز لانه الاصل فيه وحيث ان اصحاب الجواز
 وهدى للسبيل تشكك في قاعدتهم في كتاب الصلاة ان الاءتبار بعصده للثاموم
 لا الامناء مستحقين في العامي اذا اتبع مجتهدا ثم ما يقع في العصر مجتهدا آخر
 متباين عليه اتباع من عاصره فان نظن اول من رطرا لميت قاله الكيا وهذا
 ليس يتطوعا به فاننا نعلم ان مجتهدا للحسن من المجتهدين وما كلف الناس يا نساء
 مذهبه ليس هذا ابراهيمه فاذن الاحتياط معروض الى العامي في العبور
 وكان هكذا اتبع علي عدم جواز تقليد الملتزم والاصح الجواز مستحب
 اذا فعل المكلف فلهذا مختلفا في مجتهدا غير متلد لاحد فيها يومئذ
 بناء على القول بالتحريم او لا بناء على الخلاف مع انه ليس اضافته لاحد المذهبين
 اول من لا خلاف ولم ينالنا من مذهبنا فحسبه قال للفراف في لم ارضه زمنا
 وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله يقول انه ام ثم حجة ان كل احد
 يحب عليه ان لا يقدم على فصل حتى يعلم حكم الله فيه وهذا اقدم غير عالم
 فيها وانما يترك العلم اما ان يسمع بالفعال فيسبب فانما كان ما علم في الشريعة
 حكمه انما هو الا فلا والله تعالى اعلم بالصواب مستحب

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الانبياء وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم

وكان هذا في نسخ هذا الكتاب من اوسع شهرها في الاخرة من شهر ربيع
 وروفي الذي من نسخة يوم الاثنين المبارك من شهر ربيع الاول من سنة
 احر السنة عاشرها على يد العبد الفقير العرف المتضرع عن محمد بن احمد بن محمد بن
 الكندي الشيلو الرفاعي نائب شيخ مشايخ اهل القاع في مدينة عفر ليله و
 وله كتب مستورة ولا حزان ووالد له من توفى له وله وعالمنا والمير
 والحق في كل امرات حكما في ليلته في نجر النيران وله المغير في الله

ليلته
 ليلته
 ليلته
 ليلته

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة أحمد الثالث ذات الرقم (١٢٣٠)

من اخذ فواد والطاخر من الاسلام وعنه ترك من قول اهل مكة المصحف والصرف
ومن قول اهل المدينة السماع واثنا الشافعي ومن قول اهل الشام الحرب والطاعة
ومن اهل الكوفة المصداق واحدا في الحاشية في قول اهل الكوفة المصداق سمعت ابن
مصر يقول سمعت ابا عبد الله العباسي قال دخلت على المصنف فوجدته في كتابه بطرث
فيه وقد جمع فيه الرخص من زلال العلاء وما احتج به كل من طلت مصنف هذا من دين
قال لم يصح هذه الاحاديث قلت الاحاديث على ما روينا في كتابنا اباح المسكر لم يصح
ويزاباح المصحف لم يصح الغنا والسكر وما من عالم الا وله زلة ومن جمع زلال العلاء من اخذ بها
ذهب دينه ما من المصنف محقق ذلك الكتاب ومن فسروا هذه القاعدة انه هل
يجوز للشافعي مثلا ان يشهد على الخط عند المالك الذي يرى العمل به صرح ابن الصباغ بانه لا
يجوز وهو ظاهر كلام الاصحاب في كتاب الاضحية فالواو ليس له ان يشهد على خط نفسه
والظاهر ان اذ اوقعه وطدا في الحاشية ويدل له صحيح النووي يقول شهد به الشاهد
على ما لا يحسد كالمشافعي يشهد بسفحة الجوار وحاشي الرافعي فيها وجه من غير ترجيح
ان الحاشي اذا حكم للشافعي بسفحة الجوار هل يجوز له الاخذ وفه وجهان صحيحا
ان هذه المسئلة تسكن على ما عديم في كتاب الصلاة ان الاعتناء بعقد المأمورة الا ما
العامي اذا ابيع مجهدا بمراث وفي العصر محمد اخر فصل عليه اساع من عاصره فان
نظرة اوتي من نظر التت والاكيا وهذا ليس مقطوعا به فاما نعلم ان محمد بن الحسن بن الحسن
من المجهد بن وما كلف الناس ما عا مذهبهم بعد ابي حنيفة فاذن الا حصار مفروض في الحاشي في
القبول وكان هذا يفرع على عدم جواز تعليل التت والاصح الجواز ~~سواء~~ اذا انفك المكلف
تعللا محليا في حرمه غير معلل لا حد فهل نؤثره ما على القول بالتحريم او لا بنا على التحليل مع انه ليس
اضامه لا حد المذهبين اولى من الاخر ولم نسلنا عن مذهبنا بحسبه قال التتافي لم ار فيه نصا
وكان السخ عن الدين من عبد السلام رحمه الله بقول الله ان من جهة ان كل احد يجب عليه
ان لا يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه فان كان ما علم في الشرع محسنا فانه لا راس
وانه تعالى اعلم **م المصنف** **حقايق** يعرف انه الوهاب **هـ**
وانه يوليه رضي الله عنه بحرسا مع عشر سوال من سنة سبع وسبعين وسبعائه بالظاهر
مجلسه في خاتمة لوجهه اكره يعرفوننا بالبراني والقبول في حيات النعم واجلسه الذي هدا
حذا وما كنا لنجدي لو ان هدا ما الله ونسأله المزيد من فضله انه الوهاب وانا ارجو ان
وقف عليه ان لا ينسب فوائده اليه فاني استأجر في استخراجها من الحيات واستعنا بها
من الامهات واطلعت في ذلك على ما عسر في غري مرامه وعز عليه انحامه وحررت في التت
من الاصول بالمشافعي لا بالواسطة رأت الماخرون بد وقع لهم الغلط الكثير **سبب**
واذا رأت في كتابي هذا شيئا من القول فاعف عنه فانه المحرر المصنف واذا ما ملئت واسعا قد وجد
قد زاد في اصول الفقه بالنسبة الي كتب الماخرون صغافه وقد احيقت من كلامه **هـ**

صورة الصفحة قبل الأخيرة من نسخة مكتبة أحمد الثالث ذات الرقم (٧٢١)

خسرونا الثاني واصحابه رحمهم الله ما كان مرد دزس واسفر صباحه بمران ليسر بالسر
ولعدكاز من اذ ركعت من الاكابر يقول سائل اصول الفقه اذا استصيتت عي بحوالها يا به
هوات تعلم انها الي الهاميه الان وازيد ما قرب منها الي ما ذكره رضا عتف عنه
الوليد والنظر هه واكمله اوله واخسرا وهو

حسنا وبعو الواسع وصلوه

وسلامه علي سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه وعيره

ودرسه الطاهر من

واكسرك العالمين

وكان الفراع من كتابته في اليوم المبارك لومر الاحد الثاني من شهر ربيع الاول اشارك سنة حسن

وسعين وعامه اياه احسن الله بعضها غير طر اقل عباد الله واجوجع

الي معفوه ربه ابو بكر ان رجب من رمضان الحسن المصفي

عنوايه ذنوبه وفزع كرويه وعفوله ولوالده

وثر كان السب في كسامته وحنم له

غير الخلفنا في رضاه ومدره

سنة وكرويه وصلى الله وسلم علي سيدنا محمد خاير المن واله وصحبه اجمعين

والطف

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة أحمد الثالث ذات الرقم (٧٢١)

لا ينبغي ادوات هذه المعبر بخلاف الامر والنهي بعد الامر من امره الذي اسد اقطعا على الطر
 المسهورة وفي الامور خلاف وفي تكرار الذي يقتضي التاكيد بخلاف تكرار الامر على احد ^{وجهين}
 وانه يقتضي الصحة والاحتجاج والنهي يدل على فساد الشيء عنه على احد وجهين وانهما العلوق
 على شرط يقتضي التكرار بخلاف الامر العلوق على شرط على الاصح والسبب في فساد
 ويعتبر في ان النهي عن الشيء ليس امرا بصدقه والامر بالشيء به عزمه اذ كان على طريق
 الاحكام وانه اذ اني يرامنا بلفظ الخبر لم يحز له فعل واحد منها لقوله تعالى تقطع منهم
 آثما او تمورا ان الهمنا ثم المجلد الاول من هذا النصف الدع الذي لم ينسخ على
 سوا له ولا سمحت قريحه بمثاله ذلك في ما وشعبان المكر من اربع وبارعام للمجمع الموسع
 وكتب برسم شحنا واستادنا الامام العلامة محمد بن علي الرشيد الشافعي ^{رحمته} الله
 له في الدساء الاصح والحمد لله اول والاخر باطنا وظاهرا وهو حسبي ونور الوكيل

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الفاتح في استانبول
 ذات الرقم (١٢٣٧).

